اليهود في ولاية طرابلس الغرب في العهد العثماني الثاني

د. وفاء كاظم ماضي
كلية التربية/ صفي الدين الحلي

يرجع أصل اليهود المتواجدين في الولاية إلى يهود بيت المقدس، وقد جاءت اعداد كبيرة منهم الى منطقة كرينيايك (بنغازي) بعد تحريرها على يد صلاح الدين الأيوبي عام (1187م) [1] وأستوطنوا مناطق عديدة من المنطقة ومنها ولاية طرابلس الغرب، وفي القرن الخامس عشر هاجرت إلى الولاية أعداد كبيرة من اليهود الأسبان الذين لجأوا للولاية تخلصاً من الاضطهاد الأسباني لهم، حتى بلغ مجمل عدد اليهود نهاية القرن الثامن عشر حوالي خمسة آلاف يهودي من مجموع سكان الولاية البالغ عددهم خمسة وعشرون ألف نسمة .وعاش اليهود بذلة ، حيث أجبروا على العيش في ظروف اقتصادية معدمة، فمارسوا أعمالاً متدنية المستوى مثل جمع القاذورات وتنفيذ أحكام الإعدام على المجرمين، وفي الوقت ذاته لم تكن لهم حقوق كباقي سكان الولاية فإذا ما اقترف يهودياً جنحة فعقوبته الحرق حياً، أو تسمرّ أحدى يديه على باب المعبد ويطلى بدنه بالعسل ويبقى مثبتاً على هذا الوضع حتى وفاته جراء حرارة الشمس ولسع الحشرات ، وكانت هذه العقوبة شائعة بين أوساط اليهود.[2] لكن اليهود استطاعوا بالرغم من هذه الظروف تحقيق النجاح واحتكار عدد غير قليل من الحرف المحلية والتجارة الخارجية، وغيرها من الأعمال التي حققت لهم الربح والثروة.وبرز اليهود، كقوة اقتصادية، في زمن يوسف باشا القرمانلي (1795-1832م)، ففي هذه الحقبة اعتمدت الولاية في وارداتها على القرصنة والسيطرة على السفن التابعة للدول الأوروبية، فالأشخاص الذين كانوا على ظهر هذه السفن يأخذون مع السفينة ويباعون في سوق العبيد ، وعندما استلم الحكم (يوسف باشا) امر بمعاملتهم كأسرى حرب فعمل اليهود لتحرير هؤلاء الأسرى، حيث يقومون بشرائهم ثم إرسالهم إلى ذويهم مقابل مبلغ معين يتوجب على أهل الأسير دفعه لهم، ولهذا تأسست منظمات يهودية في بعض الدول الأوروبية تتولى القيام بهذه المهمة، وحققوا بهذا المجال ثروة كبيرة ، كما كان لاحتكارهم التجارة اثر كبير في تكوين ثروة طائلة خاصة في طرابلس الغرب والسودان وسواحل افريقيا ، حتى اصبحوا من اغنى طبقات المجتمع[1] . لقد اعتمد عليهم يوسف باشا وكان يوليهم ثقته ، حيث وجد فيهم عنصراً مطيعاً وأمنياً ومساعداً له عند حاجته الى الاموال ، كما كان يفعل والده علي باشا (1754-1795) الذي كان يفترض منهم نقوداً عند الحاجة،[2] وقد أثار هذا الاهتمام باليهود من قبل يوسف باشا، وامتلاكهم الثروة الكبيرة حفيظة بعض أهالي الولاية، الأمر الذي دعا أحد الوجهاء إلى مقابلة يوسف باشا، وإعلامه بأنه ليس من العدل أن ينعم اليهود بالثروة ويرتدون الحرير والملابس الفاخرة، وتتحلى نسائهن بالحلي الثمينة، في الوقت الذي يعاني فيه أهالي الولاية من الفقر، فاجابه يوسف باشا ذلك بأن ثروة اليهود هي نتيجة لاجتهادهم بالعمل، أما فقر الأهالي فهو نتيجة كسلهم وعدم اجتهادهم، واكتفى بوصية رؤساء اليهود بعدم ارتداء الملابس الفاخرة[3]، مراعاة لمشاعر الأهالي واحتراماً للوالي، فقد كان يوسف باشا يحترم الأولياء وينفذ الكثير من رغباتهم.على أن الخطوة التي كان يتمتع بها اليهود عند يوسف باشا، سرعان ما تحولت إلى عداء واضح خاصة في سنوات حكمة الأخيرة نتيجة للأزمة المالية التي كانت تعاني منها الولاية، لذلك فقد فرض عليهم الجزية، وأجبرهم على تقديم الهدايا ، ودفع الضرائب الإجبارية جديدة، وهددهم بالعقوبة إذا لم ينفذوا أوامر، ولم يكتف بذلك ، بل أصدر أمراً باعتبار جميع العقارات والأملاك التي يملكها اليهود والتي لا توجد لها عقود مكتوبة ، من أملاك الدولة . وتتمثل خطورة هذا القانون، بالنسبة إلى اليهود، أنه استناداً لنظامهم، فإن الشخص الذي يسكن منزلاً مدة تزيد عن الثلاث سنوات دون معارضة من صاحبه الشرعي، يصبح المنزل ملكاً له[2]. استمر يوسف باشا في سياسته العدائية نحو اليهود لحاجته الماسة إلى الأموال لإنقاذ عرشه، لأنه كان يعتبر أن ثروتهم جاءت من المكانة والخطوة التي تمتعوا بها في سنوات حكمه الأولى، وعليهم الآن دفع ثمناً لهذه المكانة، وبذلك خلقت فجوة كبيرة بين اليهود وبين السلطات الحاكمة مع بداية عودة الولاية لحكم العثمانيين المباشر.

---

[1] مصطفى عبد الله بعيو ، المشروع الصهيوني لتوحيد اليهود في ليبيا ، الدار العربية للكتاب ، طرابلس – تونس ، 1975 ، ص33 ؛ محمود ناجي، تاريخ طرابلس الغرب،ت:عبد السلام ادهم ومحمد اسطى،بنغازي،1970، ص 118 .

[2] ريتشارد توللي، عشر سنوات في بلاط طرابلس ، ت:عمر الديراوي، لندن، 1984، ص 21.

[1] عمر علي بن إسماعيل ، انهيار حكم الأسرة القرمانليةفي ليبيا ، بيروت، 1966 ، ص191 ؛ رودلفو ميكاكي ، طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمانلي،ت:حسن محمود،القاهرة، 1961، ص149 .

[2] كوستانزيوبرنا ، طرابلس من 1510–1850، ت:خليفة محمد ،طرابلس،1969، ص 284.

[3] المصدر نفسه ، ص 284 .

[2] عمر علي بن إسماعيل ، المصدر السابق ، ص 194.

- كثافة اليهود السكانية:شكل اليهود خمس سكان الولاية ، وهي نسبة كبيرة ، ويشير الرحالة الألماني (نختال)، ان النسبة قد تصل إلى ربع إجمالي السكان[1]. وقد قدر الرحالة اليهودي (بنيامين الثاني) عددهم في العام 1850 بحوالي ألف أسرة يهودية تقطن منطقة طرابلس ومئتان وخمسون أسرة في منطقة مسلاته ومائة أسرة في منطقة زليتن[2]. وفي العام 1861م، وطبقاً للإحصاء الذي نشر بالدوريات الإسرائيلية، فقد قدر عدد يهود الولاية بحوالي خمسة آلاف ومئتان وخمسة وستون يهودياً كما في الجدول رقم (1) .

جدول رقم (1)[3]عدد اليهود في مناطق ولاية طرابلس

المنطقة	عدد اليهود
طرابلس	4500
مصراته	200
تاجوراء	80
غريان	100
العمروص	80
الجبل الغربي	150
زليتن	125
درنة	30
المجموع	5265

ويلاحظ على الجدول أن غالبية اليهود كانوا يتركزون في منطقة طرابلس في حين تتناقص نسبتهم في بقية المناطق لأن اليهود اعتادوا السكن في منطقة خاصة بهم داخل مجتمع منغلق. وتناقص عدد اليهود بعد هذا التاريخ، بحيث لم يتجاوز عددهم الألفي يهودي في العام 1877، بسبب الأوبئة التي تعرضت لها الولاية[2] خاصة وباء الكوليرا الذي قضى على أعداد كبيرة من سكان الولاية ومن ضمنهم اليهود.وازدادت نسبة اليهود، بعد هذا التاريخ، إلى أكثر من الضعف، فوصل عددهم استناداً للإحصاء الأخير الذي جرى في هذه الحقبة في تموز من العام 1911 حوالي أربعة عشر ألفاً وثلاثمائة واثنان وثمانون يهودياً من أصل سكان الولاية البالغ عددهم خمسمائة واثنان وعشرون ألفاً وخمسمائة وستة وسبعون نسمة، وكانت نسبة الذكور البالغة سبعة آلاف ومائتان وأربعة وعشرون أعلى قليلاً من نسبة الإناث البالغ عددهن سبعة آلاف ومائة وثمانية وخمسون يهودية[4].ولليهود نظام أو أداة تنظم شؤونهم، تطورت تبعاً لتطورات الولاية السياسية، ففي العهد القرمانلي كانوا يخضعون لحاكم يعرف باسم (القايد) ويكون تابعاً للباشا مباشرة، وتنحصر مهمته في حل مشاكل وقضايا اليهود ، وجمع الجزية السنوية للدولة، أما في العهد العثماني الثاني، فكان لهم مجلس روحاني يتألف من (الربي الأكبر)[5] الذي تعيشه الدولة العثمانية ويعاونه أربعة قضاه ومقره في مدينة طرابلس[6].

أوضاع اليهود في ظل حكم العثمانيون:

بعد تسلم العثمانيون حكم الولاية للمرة الثانية في العام 1835، تعاملوا اليهود معاملة حسنة، اختلفت عن المعاملة التي عوملوا بها في أواخر حكم يوسف باشا القرمانلي، وكانوا في الوقت ذاته حريصون على إطاعة الوالي ودفع الضريبة السنوية المفروضة عليهم مقابل إعفاءهم من الخدمة السنوية، والتي تصل قيمتها إلى أربعة آلاف وثمانمائة وتسعون فرنكاً ، وفي عهد السلطان عبد المجيد الاول (1839 – 1861) صدر قانون التنظيمات

---

(1) خليفة محمد التليسي، حكاية مدينة طرابلس لدى الرحالة الأجانب والعرب،طرابلس، د.ت ، ص 165.

(2) Slousch , op.cit., p: 33 .

(3) خليفة محمد سالم الأحول، الجالية اليهودية بولاية طرابلس الغرب من 1864 – 1911 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الفاتح ، كلية التربية ، قسم التاريخ ، 1985 ، ص 77.

(2) ادوارد راي،المغرب العربي في القرن التاسع عشر 1877 ،ت: علي مصطفى ،طرابلس،د.ت ، ص37.

(4) عبد السلام ادهم ، وثائق تاريخ ليبيا الحديث، وثيقة رقم (167) ، ص 298.

(5) الربي : وردت هذه اللفظة في القرآن الكريم في سورة آل عمران ، الآية (146) ، في قوله تعالى ((وكأين من نبي قائل معه ربيون كثير فما وهنوا لما أصابهم في سبيل الله وما ضعفوا وما استكانوا والله يحب الصابرين)) . والربي : منسوبة إلى الرب كالرباني ، والمعنى أنهم علماء انقياء او جماعات كثيرة ، تقاتل مع الأنبياء لإعلاء كلمة الله وإعزاز دينه . إسماعيل حقي البروسوي ، تنوير الأذهان من تفسير روح البيان ، المجلد الأول ، الطبعة الأولى ، الدار الوطنية للنشر والتوزيع ، بغداد ، 1990 ، ص282 .

(6) فرانشسكو كورو ، ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني ،ت:خليفة محمد التليسي،طرابلس، د.ت ، ص22 .

عام 1856، والذي أعلن فيه معاملة جميع التابعين للدولة العثمانية، مع اختلاف أديانهم ومذاهب، معاملة متساوية، حيث جاء فيه :((والقوانين التي صدرت لهذا الغرض جعلت لكل طائفة دينية مجلساً جسمانياً ومجلساً روحانياً، وحددت سلطات كل منها، كما أوضحت كيفية انتخاب رؤوساء الأديان وتعيينهم وتركت جميع القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية لأبناء الطائفة إلى هؤلاء الرؤساء وتلك المجالس، وكذلك جميع الأمور المتصلة بأوقاف الأديرة والكنائس وشؤون المدارس والمؤسسات الخيرية الخاصة بالطائفة))[1] وقد حفظ هذا القانون لليهود حقوقهم وسمح لهم بممارسة شعائرهم بكل حرية، ويكون لهم مجلس يدير شؤونهم، وكانت الأحوال الشخصية لليهود مختلفة عن الأحوال الشخصية للمسلمين فلم يفرض عليهم إتباع الأحوال الشخصية لغيرهم من الطوائف فقد اعتبروا سن البلوغ للذكر، كان ثلاثة عشر عاماً، وللأنثى أثنى عشر عاماً، ويجب على أبناء ملتهم إطاعة واحترام الشعائر الدينية، وبعد الطفل شرعياً عند ولادته، بغض النظر عن الوقت الذي ولد فيه بعد عقد الزواج، وإذا فسخ عقد الزواج فالطفل يكون شرعياً خلال سنة من هذا الفسخ، ويحرم زواج الذكر أو الأنثى قبل سن البلوغ وتعدد الزواج محرم عند اليهود، والأب هو الوصي الشرعي على أولاده قبل سن الرشد، ويحق للزوجة، في حالة وجود اختلاف بينها وبين زوجها، إن تطلب الطلاق من محكمة الربي.[2] الخاصة لليهود.

حاول السلطان العثماني معاملة جميع رعايا الدولة العثمانية بالتساوي، لكن اليهود ظلوا يدفعون الضريبة، المعروفة بضريبة البدل العسكري، لذلك بقيت وظائف الدولة الإدارية والقضائية محصورة على المسلمين من العثمانيين وأهالي الولاية دون اليهود.[3] انعكس سوء الوضع الاقتصادي للولاية، على كافة مجالات الحكم، فكثر الفساد والرشوة ولم يستطيع الولاة اللذين توالوا على حكم الولاية القضاء على هذه المظاهر، لقصر مدة حكم غالبيتهم، الأمر الذي دفع عدد من يهود الولاية للتخلي عن الرعوية العثمانية وإتباع رعوية بعض الدول الأجنبية، طمعاً منهم في الحصول على الامتيازات التي كان يتمتع بها رعايا بعض هذه الدول خاصة بريطانيا وفرنسا، وقد أثار هذا الأمر حفيظة الحكومة العثمانية، فأصدرت في العام 1892 فرماناً نصت فيه أن الشخص المتمتع بالرعوية العثمانية، ويغار الولاية ويتخذ رعويته لدولة أخرى ثم يرجع للولاية لا يسمح له بالدخول إلا إذا تنازل عن تبعيته للدولة الأجنبية ويسترجع رعويته وتبعيته للدولة العثمانية، وقد حاول الوالي أحمد راسم من خلال هذا الفرمان الحد من اندفاع اليهود لاكتساب رعوية الدول الأجنبية والإبقاء على رعويتهم العثمانية، وقد نجح هذا الفرمان في تحقيق هدفه فحد من هذه الظاهرة، وساعد تحسن أوضاع الولاية وسيادة الأمن والإصلاح التي سادت في فترة حكم أحمد راسم باشا، من الحد من هذه الظاهرة، حتى أنه لم يتجاوز عدد اليهود الذين تمتعوا بالرعوية الأجنبية في العام 1910 مائة وثمانون يهودياً، أغلبهم من رعايا إيطاليا وفرنسا.[1] عامل الولاة العثمانيون يهود الولاية معاملة حسنة لا تختلف كثيراً عن بقية أهالي الولاية من المسلمين على اعتبارهم جزءاً مهماً من سكان الولاية، لكن اليهود كانوا دائمي الشكوى من سوء أوضاعهم، وما تخليهم عن الرعوية العثمانية، إلا دليل واضح على تذمرهم من أوضاع الولاية، وكانوا دائماً يقدمون شكوى سواء للوالي أو القائممقام يتظلمون فيها، فعلى سبيل المثال، رفع يهود غريان في العام 1905 شكوى لإدارة قضاء غريان يشكون فيها من ثقل الضرائب المفروضة عليهم والتي وصلت قيمتها إلى عشرة آلاف قرش ، فعرضت هذه الشكوى إلى إدارة القضاء الذي قرر تخفيض هذه الضريبة التي لا تتناسب مع دخل اليهود السنوي ، وأرسل القرار إلى الوالي، ولكن في العام التالي، وبأمر من السلطان العثماني ، تقرر فرض ضريبة جديدة على الأهالي، بما فيهم اليهود، وهي ضريبة التجهيزات العسكرية، وبذلك أوضحت الولاية لليهود أن تقل الضرائب لا يقع عليهم وحدهم وإنما يقع على جميع الأهالي، كذلك رفعوا شكوى ضد القائممقام لسوء معاملته لهم والذي قام بسجن عدد من اليهود الى متصرف الوادي العربي وهدد عدداً أخر من الممتنعين عن دفع الضريبة، لكن الوالي أوضح لهم أن القائممقام يقوم بهذه الأعمال بناءاً على تعليمات الإدارة العثمانية في استانبول.[1] وفي العام 1907 قدم عدد من اليهود القاطنين في منطقة يفرن شكوى يذكرون فيها أنهم يعملون بالتجوال في قرى الجبل فيبيعون البضائع المتنوعة ليأمنوا احتياجاتهم اليومية، لكن متصرف المنطقة منعهم من مزاولة هذه المهنة، وهم بذلك سوف يموتون جوعاً هم وعوائلهم لذلك فهم يلتمسون رفع هذا المنع عنهم ، فاجاب المتصرف :((إن هذا المنع فرض لأن بعض السفهاء البسطاء يسرقون في الليل حب

---

[1] ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة الثالثة، 1965، ص90.

[2] حسن سليمان محمود، ليبيا بين الماضي والحاضر،مؤسسة سجل العرب،1961، ص 213.

[3] سعيد علي حامد، حياة اليهود في طرابلس خلال قرنين، مجلة تراث الشعب، السنة التاسعة عشرة، العددان (1-2)، 1999، ص73 ؛ Anthony G. Cachia , op.cit., p: 41 .

[1] خالد محمد الهدار ، زيارة الرحالة الاسباني علي بك العباسي لطرابلس في أوائل القرن التاسع عشر ، مجلة البحوث التاريخية ، طرابلس ، السنة الثالثة والعشرون ، العددان 1-2 ، 2003 ، ص105 .

[1] د. م. ت، طرابلس ، وثائق متفرقة، وثيقة رقم (464) ، مؤرخة في العام 1905.

الزيتون، ويستبدلونه من الباعة المتجولين في القرى ببعض البضائع ويسببون بذلك الأضرار ببعض الناس فإنه عملاً بقرار مجلس الإدارة يمنع استبدال حب الزيتون بالبضائع حتى تتاح للأهالي الإستفادة من الفرصة الممنوحة لهم ويتمكنوا من جمع زيتونهم وبما أن الأهالي باشروا في هذه الأيام ضم زيتونهم فإنه قبل يومين أذن للباعة بالتجوال)).[2] والملاحظ أن قرار منع اليهود المتجولين لم يقصد منه محاربة اليهود بل قصد منه محاربة ظاهرة السرقة والمحافظة على أموال الأهالي، والدليل على ذلك أن المنع رفع بعد أن أتم الأهالي عملية جمع الزيتون.

لقد حاول اليهود، في كثير من الأحوال تغيير الحقائق لصالحهم استغلالاً لطيب معاملة بعض الولاة لهم، وهذا ما حدث في عهد رجب باشا، الذي امتاز عهدة بالتسامح وطيب المعاملة مع اليهود، فرفع له عدد من يهود تاجوراء شكوى في الثاني من تشرين الاول عام 1907 يشكون فيها من رجال الجندرمة الذين أدعوا أنهم دخلوا عليهم في مكان عبادتهم ، وفي يوم عيدهم يطالبون بدفع بدل الخدمة العسكرية، وعندما أخبروهم أنهم سيحضرون في اليوم التالي، لأن اليوم هو يوم عيد لهم، رفض رجال الجندرمة وقادوهم للمركز وأوقفوهم لمدة أربع ساعات، لذلك فهم يطالبون الوالي بإصدار أوامره لتأديب رجال الجندرمة لأنهم دخلوا عليهم في مكان عبادتهم أثناء دعائهم وتأدية الصلاة.واتضح بعد التحقيق الذي أجراه رجب باشا، واستناداً إلى إفادة مدير ناحية تاجوراء ، إن رجال الجندرمة لم يكن لديهم علم أنه صادف هذا اليوم عيد لليهود، وبعد أن علموا سمح لهم بالذهاب للاحتفال بعيدهم، على أن يحضروا في يوم آخر، وأنه لم يوقفهم لمدة أربعة ساعات[1].ولم يكتف اليهود بهذا الأمر، بل أشتكى رئيس الحاخامين اليهود في العام 1909، أنه بالرغم من كثرة عددهم، لم يعينوا في المجلس العمومي البلدي الذي تشكل في هذا العام، وبعد تحويل الشكوى إلى نظارة النفوس، للتأكد من عدد اليهود، تبين أنه يعين عضو يهودي في كل من مجالس محاكم الإستئناف والبلدية والتجارة، أما عضوية المجلس العمومي فإن قبول الأعضاء فيه يتم عن طريق الانتخابات القانونية دون اهتمام بالعنصر أو الدين[2].والواقع أن اليهود قصدوا من رفع هذه الشكاوى، التي كانت بعيدة عن الواقع، لفت أنظار الولاة العثمانيين وأشعارهم بأنهم مضطهدون ولا يتمتعون بكامل حقوقهم التي كفلها لهم القانون وبذلك يعطف عليهم الولاة ويمنحوهم مزيداً من الحقوق.إن قراءة بسيطة في بعض كتب الرحالة الأجانب الذين زاروا الولاية في القر التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين، تبين لنا اشادتهم بطيب المعاملة التي كان يتمتع بها اليهود، فالولاة كانوا متسامحين معهم ويعاملونهم باللين، فالرحالة كاوبير أشار بحسن حكم الولاة العثمانيين قائلاً :((لا يستطيع المالطيون واليهود في العاصمة نفسها أن يذكروا أشياء كافية يمكن أن تكون مصدراً للشكوى كما لا يخشى من ذلك خشية كبيرة.. بل أن طرابلس من بين مدن الشرق، هي تحت حكم معتدل طيب وأهلها قانعون راضون)).[1] أما ناحوم سلوش الذي زار الولاية في العام 1906، فإنه أشاد بالوالي المشير رجب باشا الذي كان يعامل اليهود بالحسنى، وكان لديه الاستعداد لمديد العون للاليانس الصهيوني.[2] أما الرحالة جورج وودبري الذي زار الولاية في العام 1911، فيبدي إعجابه بما شاهده في الولاية، الأمر الذي جعله يستغرب مما كان يسمعه من أن اليهود يتعرضون للاضطهاد في المنطقة.[3]هذه جزء من أراء بعض الرحالة ممن زاروا الولاية، وأشادوا بطيب المعاملة التي يعامل بها اليهود، ومنهم شخص يهودي، وهو ناحوم سلوش، لكن اليهود، بالرغم من ذلك، كانوا دائمي الشكوى من السلطات العثمانية، وكانوا من المرحبين بقدوم الإيطاليين للولاية كمحتلين، وقد جد فيهم الإيطاليين من جانب آخر الجهة المؤيدة لهم لتحقيق مصالحهم في الولاية، وقد توضح موقف اليهود الرافض للعثمانيين والمرحب بقدوم الإيطاليين بصورة واضحة في العام 1910 عندما تعرضت الولاية لخطر الإصابة بمرض الكوليرا وكانت حارة اليهود، من أكثر المناطق المصابة، وكأجراء وقائي حاولت الحكومة العثمانية محاصرة الحارة، خوفاً من انتشار الوباء، لكن اليهود رفضوا هذا الإجراء وقاموا بمظاهرة، اعتدوا خلالها على رجال الجندرمية وعلى طبيب البلدية وألقوا عليهم الحجارة، ثم توجهت المظاهرة إلى القنصلية الإيطالية وهتف المتظاهرون بتظلم اليهود والدعوة لسقوط العثمانيين وأنهم يفضلون حكم الإيطاليين عليهم، فما كان من القنصل الإيطالي إلا التدخل بنشر نداء على صفحات بعض الجرائد طالباً فيه جمع المبالغ لمساعدة اليهود المصابين، فنجح بجمع مبالغ من يهود طرابلس وبنغازي والإسكندرية وباريس ومرسيليا ونيويورك ولندن[3].

---

[2] د.م.ت، طرابلس، وثائق متفرقة ، وثيقة رقم (465) ، مؤرخة في العام 1907.

[1] د.م.ت، طرابلس، وثائق متفرقة ، وثيقة غير مصنفة مؤرخة في 6 تشرين اول 1907، موقعة من قبل مدير ناحية تاجوراء أحمد عزيز.

[2] د.م.ت ، طرابلس ، وثائق متفرقة ، وثيقة غير مصنفة مؤرخة في 20/ تموز / 1910 .

[1] هـ.س. كاوبير، مرتفع الهات الجمال ،ت: انيس زكي،طرابلس، د.ت ، ص80 .

[2] شارل فيرو، الحوليات الليبية ،ت: محمد عبد الكريم، طرابلس، 1983، ص743.

[3] مصطفى عبد الله بعيو ، المشروع الصهيوني لتوطيد اليهود في ليبيا ، ص 278.

[3] د.م.ت ، ملف اليهود ، وثيقة غير مصنفة ، مؤرخة في 1910 .

إن الإجراء الوقائي الذي قامت به الحكومة العثمانية، لم يكن في واقعه إجراءاً ضد اليهود، بل على العكس من ذلك فهو إجراء لصالح حمايتهم ومنع انتشار المرض في جهات أخرى، ولكن اليهود وجدوا في ذلك الحادث الوقت المناسب لإعلان تذمرهم وانقيادهم وراء الدعاية الإيطالية التي كانت تروج لاحتلال الولاية، لذلك فإن مساعدة اليهود للإيطاليين لم تكن حباً بالإيطاليين وإنما طمعاً في تحقيق مكاسب وامتيازات اقتصادية جديدة على حساب أهالي الولاية، فكان لليهود يد في سقوط الولاية بيد الاحتلال الإيطالي فقد تعاون الصهيوني التركي، (مئير سالم) مع رئيس المحفل الماسوني الإيطالي للتمهيد لاحتلال الولاية، فقام بإقناع كبار العسكريين الأتراك بحمل الأسلحة الموجودة في المخازن لتصليحها وإعادة صيانتها في معامل الأسلحة في استانبول ، وبعد شهر وقعت الولاية ضحية هذه المؤامرة لقمة جاهزة بيد الاحتلال الإيطالي[1].ولم يكن الإيطاليون وحدهم من وجدوا الترحيب والتعاون من قبل اليهود، بل أن المنظمات الصهيونية التي فكرت في فترة ما بإقامة وطن لليهود في ولاية طرابلس كانت تلقى دعماً أكبر، لأن اليهود يضمنون حماية مصالحهم بقيام وطن قومي لهم على أرض الولاية.وتعود فكرة الصهاينة إلى تأسيس وطن قومي لليهود إلى نهايات القرن التاسع عشر، عندما كان الصهاينة يتداولون في أنسب الأماكن لإقامة وطنهم القومي، فطرح اسم الولاية كأحد هذه الأماكن، لذلك أرسلت البعثات لدراسات امكانية الولاية، فكانت البعثة الأولى هي بعثة (ناحوم سلوش NAHOUM SLOUCCH) وبعثة (جريجوري GREGORY) الذي أوفد من قبل المنظمة الاستيطانية اليهودية J.T.O ، عام 1908 (jewish territorial organisation) وقامت هذه البعثة بدراسة امكانية مستعمرات زراعة يهودية في منطقة الجبل الخضر، أما المستشرق الفرنسي اليهودي (N.Slousch) الذي ساهم في هذه البعثة، فقد عكف على دراسة تاريخ اليهود في المنطقة، والاستمرار بأبحاثه حول الحفريات والسلالات البشرية وأصلها. وحققت البعثة نتائج جيولوجية مهمة،[1] أما نتائجها حول أمكانية استيطان اليهود فلم تعلن نتائجها وبقيت طي الكثمان، ولكن استناداً إلى وثيقة بعث بها أحد أقطاب الحركة الصهيونية إلى أحد الصهاينة من أعيان طائفة اليهود في طرابلس، يتبين أن المنظمة الصهيونية للأراضي J.T.o ، وبعد اجتماع المنظمة في لندن من العام 1909، أي بعد عام من وصول هذه البعثة إلى الولاية كانت تفكر جدياً في أمكانية استيطان اليهود في الولاية وبالذات في منطقة برقة، ويشير كاتب الوثيقة، الذي يذكر اسمه، إلى عطف الوالي العثماني والقائد العام للجيش في الولاية على اليهود وحبه المخلص لهم، وأن الكاتب العام للولاية (بكيربك) هو هبة السماء الذي أرسل لإنقاذ اليهود، وأنه يقدر الفوائد التي سيجنيها هو واليهود في حالة إقامة وطن قومي لهم، لذلك فإنه لا يتردد أبداً في تقديم المساعدة لليهود عن طريق التوسط لدى الدولة العثمانية للوصول إلى اتفاق حول المشروع الجديد، لذلك فإن أعضاء المنظمة تدارسوا وأثنوا على ما تقدمون به لصالح اليهود، واتخذوا جملة من القرارات تساعد على تحقيق هذا المشروع، وأهم هذه القرارات هي:[2]

1- تأسيس بنك يهودي لشراء أراضي واسعة.
2- إن اليهود المضطهدين يقبلون بوصفهم لاجئين عثمانيين وسوف تحصلون على الجنسية العثمانية ويسمح لهم بتشكيل هيئة دينية وأن الرسوم والضرائب التي تستحقها الدولة العثمانية من هؤلاء المهاجرين لا تكون فردية بل جماعية بمبلغ مقطوع يحدد فيما بعد.
3- تؤسس الجمعية اليهودية وتعمل على بناء سكة حديد وشركة للملاحة ويرفع العلم العثماني على جميع الدوائر والمؤسسات، وتعمل جميع الشركات والمؤسسات لرفع شأن الدولة العثمانية وزيادة ثروتها.
4- بعد التفاهم مع يهود الولاية يتوجه أربعة من أفراد المنظمة، من بينهم متخصص في فن الزراعة إلى بنغازي متنكرين ويقومون بجولة إلى درنة بحجة تأسيس مدارس يهودية هناك، وإذا أوجستم خيفة من أمرنا فإننا ننزل خلسة في موقع خالٍ ليس به أحد ، مرتدين الزي الوطني ولكي لا تعترضنا بعض المصاعب يجب أن تكون الحكومة والقائمقامون على علم من ذلك وبأذن الله سوف ننهي مهمتنا في ظرف عشرة أيام، إن أول ما نطلبه إعطاءنا رخصة في الزراعة وأعمار الأراضي لأنه إذا لم يسمح لنا بالرخصة الزراعية فإن الهيئة ستدخل في مفاوضات مع كندا أو استراليا في هذا الشأن.
5- شرح هذه المسألة لحضرة صاحب الدولة المثير باشا وصاحب السعادة (بكير بك) وتبين لهم الجهود التي صرفتها منذ ستة أشهر سعياً لتحقيق المشروع وعن رغبتي الأكيدة في جلب السعادة والبركة لتلك البقاع وإن

---

[1] سعيد علي حامد ، حياة اليهود في طرابلس خلال قرنين ، ص78.

[1] أتيلوموري، الرحالة والكشف الجغرافي في ليبيا مطلع القرن التاسع عشر حتى الاحتلال الايطالي ، مكتبة الفرجاني ، الطبعة الاولى ، طرابلس ، 1971 ، ص98 ؛ مصطفى عبد الله بعيو ، المشروع الصهيوني لتوطيد اليهود في ليبيا ، ص41 .

[2] عبد السلام ادهم ، وثائق تاريخ ليبيا الحديث ، وثيقة رقم 134 ، ص.ص 225–227،.

قصدي إدخال واستثمار رؤوس الأموال اليهودية في الممالك العثمانية، إننا واثقون من نجاحنا نرجو أن لا يبديا أية مصاعب.

6- اعرضوا على سيادة الباشا بأن الهيئة في هذه المسألة قررت باتفاق الأراء رغبتها في خير وسعادة البلاد العثمانية، وأني استرحمه أن يدرس هذا المشروع المقدس الذي سوف يخلص اليهود المساكين من العذاب والمشاق التي يلاقونها.ويلاحظ على القرارات السابقة أن اليهود، قد بدأوا بالفعل بتنفيذها، وقبل هذا الوقت، فيما يتعلق بتأسيس بنك يهودي لشراء الأراضي، فاليهود ومنذ العام 1906، أظهروا نشاطاً ملحوظاً في شراء وتأجير المساكن في الأحياء التي يقطنها المسلمون، الأمر الذي أثار حفيظة أمامي محلة البلدية وكوشة الصفار، فتقدموا بطلب إلى الوالي يلتمسون فيه إصدار قراراً يمنع اليهود من تأجير أو شراء المساكن لليهود أو الأجانب، بعد أن فرغت هذه المساكن لانتقال ساكنيها لمباني جديدة فأخذوا بتأجير أو بيع مساكنهم لليهود وبدون عقود، خلافاً لأوامر الولاة التي تقضي أن يستأجر البيت استناداً لعقد يحرره أمام المحلة، وأن أمامي الحيين السابقين شعروا بخوفهم من هذا المد اليهودي على الأحياء السكنية المسلمة الأمر الذي يبقي المساجد في الحيين معطلة، وربما تتحول إلى أماكن عبادة لليهود.[1] الأمر الذي يقود إلى مشاكل هم في غنى عنها بين الطرفين، خاصة وأن السلطان عبد الحميد الثاني كان قد أصدر مرسوماً يوجب فيه احترام المساجد والجوامع الشريفة بعدم بيع الأملاك القريبة منه للأجانب أو اليهود.أما فيما يتعلق الأمر بإنشاء مدارس يهودية، فقد كان لليهود مدارسهم الخاصة، قبل هذه الحقبة، ويرجع تاريخ إنشاء أول مدرسة يهودية إلى العام 1804، وشهدت هذه الحقبة إنشاء عدد من مدارس اليهود، والتي كان من أبرزها مدرسة الأليانس الابتدائية للبنين في العام 1894، وهي مدرسة حرفية، إضافة لتدريسها العلوم والثقافة اليهودية، ومدة الدراسة فيها خمس سنوات.[2]

وأعقب إنشاء هذه المدرسة بأربعة أعوام أنشأت مدرسة للإناث وحددت مدة الدراسة فيها بخمس سنوات، ويشابه منهجها منهج مدرسة الألياس للبنين وكانت تدرس فيها اللغة الفرنسية، ولم يقتصر قبول الطالبات فيها على أبناء الطائفة اليهودية، بل فتح الباب لقبول الطالبات من مختلف المذاهب والطوائف.[3]وفي مجال التعليم المهني، فقد افتتحت في العام 1902 مدرسة لتعليم الأعمال التجارية، وبلغ عدد طلابها الذكور خمسة وستون طالباً وستون طالبة[1] . وكانت الدراسة فيها باللغة الفرنسية حيث كان اليهود يحضون برعاية كبيرة من قبل المنظمات اليهودية الفرنسية التي كانت تقدم دعمها ليهود طرابلس للقضاء على ثقافة الولاية العربية، وفي العام 1908 أنشأ (أبناء ناحوم Nahum) مدرسة لتعليم التجارة والصناعة زودت بالورش الميكانيكية الحديثة، وقد استقطبت هذه المدرسة عدد كبيراً من الطلاب بلغ ثمانمائة طالباً، وفي العام ذاته قامت زوجة إحدى الشخصيات اليهودية البارزة وهو (فيتوريو اربيب Vittorio Arbib) بإنشاء مدرسة لتعليم الخياطة والتطريز للفتيات اليهوديات.[2]وقد حاولت الجالية الإيطالية الاستفادة من اليهود في تحقيق أهدافهم بالسيطرة على الولاية، فقامت بإنشاء عدد من المدارس لليهود، كخطوة لتحقيق أهدافها، فقامت في العام 1876 بإنشاء مدرسة أبناء ليفررنو وكانت الدراسة فيها على أحدث الأساليب الغربية، وكان الأستاذ (جانيتو بادجي) الحائز على الوسام الذهبي في اللغة الإيطالية يقوم بنفسه بالتدريس في هذه المدرسة التي حققت أهدافها المنشودة فقد سعت للتبشير والترحيب بالإيطاليين الأمر الذي حدا بالقنصل الإيطالي أن يجعلها تحت رعايته في العام 1884، وعمل طلابها، المتخرجين في تقديم خدمات متعددة إلى المؤسسات الإيطالية قبيل احتلالهم الولاية.[3]وبالنسبة للمعلمين الذين يدرسون في المدارس اليهودية، فهم يهود، ولكن من جنسيات متنوعة، فقد كان المعلم (مايرليوي) الذي يدرس اللغة الفرنسية، فرنسي الجنسية ومن خريجي دار المعلمين في باريس عام 1886م، ومدرس الفرنسية (توفيق أستون) انكليزي الجنسية ومن خريجي بيروت عام 1886م ، أما اللغة العربية فقد أنيطت مهمة تدريسها إلى يهود متمتعين بالجنسية العثمانية من خريجي حاخامية طرابلس.[1]لم يترك التعليم اليهودي أية أثار إيجابية على الولاية، فقد كان تعليماً ملياً انحصر على اليهود دون غيرهم من الطوائف، ولكن اليهود استفادوا من التعليم استفادة كبيرة، فتمكنوا من تطوير وضعهم الاقتصادي فتكونت لديهم الامكانات الاقتصادية العالية.أدركت الحكومة العثمانية خطورة توسع التعليم اليهودي،

---

[1] سعيد على حامد، حياة اليهود في طرابلس خلال قرنين، ص74.

[2] د. م. ت، طرابلس ، ملفات التعليم ، ملف رقم (3) ، وثيقة رقم 63 ، مؤرخة في 1894 .

[3] د. م. ت، طرابلس ، ملفات التعليم ، ملف رقم (9) ، وثيقة رقم 235 غير مؤرخة ، رخصة لمدرسة البنات.

[1] محمود ناجي ، المصدر السابق، ص90.

[2] د. م. ت، طرابلس ، وثائق متفرقة، وثيقة رقم (429) ، مذكرة إلى مجلس الولاية في 26 شباط 1891م.

[3] خليفة محمد سالم الأحول، يهود مدينة طرابلس تحت الحكم الإيطالي 1911–1943، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة الفاتح – كلية التربية– قسم التاريخ ، طرابلس ، 2002 ، ص12 .

[1] د. م. ت، طرابلس ، ملفات التعليم ، ملف رقم (3) ، وثيقة رقم 63 ، منهج المدرسة اليهودية.

ولكنها لم تتمكن من التصدي له، واكتفت بمقاومته ضعيفة حرصاً منها على عدم توسعه، فكانت تتلكأ بمنح التصاريح لافتتاح المدارس، ومراقبة نشاطات المدارس حتى لا تقوم بأعمال من شأنها الأضرار بمصالح الحكومة العثمانية.[2]ومارست مدارس اليهود أو مدارس الجاليات الأجنبية التي كان غالبية طلابها من اليهود، دوراً في أغراء الطلبة للانضمام لصفوفها، ففي العام 1911 تمكنت عدد من مدارس اليهود، وبفضل الدعم الأوروبي لها، من أعانة طلبتها، فصرفت مدارس الأليانس لطلابها ملابس وأحذية مرتين خلال العام الدراسي، وتكفلت بإيفاد الطلبة المتفوقين إلى بعثات دراسية خارج الولاية.[3] وقد نبه عدد من الكتاب والمسؤولين على صفحات الجرائد من الخطر المترتب على اتساع مدارس الجاليات الإيطالية، التي ضمت عدداً كبيراً من يهود الولاية، والذين أصبحوا بحكم التعليم الذي يتلقونه في هذه المدارس أكثر ولاءاً وميلاً للإيطاليين وكانوا من المرحبين بقدوم الإيطاليين كمستعمرين للولاية للمصالح التي سوف يجنوها من وراء ذلك .ولم يقتصر نشاط اليهود على إنشاء مدارس يهودية، بل تعداه إلى إنشاء مطابع خاصة بهم، فبفضل العطف الذي كانوا يحضون به من قبلا القنصل الإيطالي، والمعونات التي يمدها الأتحاد العالمي الإسرائيلي في باريس إلى أبناء الطائفة اليهودية في الولاية، فقد تشجع اليهود على إنشاء مطبعة وإصدار صحيفة ناقطعة بالعبرية، وكان على رأس المفكرين بهذا المشروع اليهودي (أفرايم نشوبة بن شالوم)، وبالفعل فقد استطاع في العام 1910 الحصول على ترخيص يخول له فتح مطيعة وإصدار جريدة ناطقة بالعبرية، وأطلق على هذه المطبعة اسم (المطبعة الشرقية)، ومع بداية العام 1911 بعد تكامل معدات وحروف المطبعة أصدر الصحيفة اليهودية الأولى في الولاية والتي حملت اسم (الدردانيل)، وهي صحيفة ذات اتجاه اجتماعي ديني إسرائيلي.[1] اصبحت هذه المشاريع خطراً سياسياً كبيراً، حيث كانت تمهد لإنشاء وطن قومي لليهود في الولاية، وتحمل في طياتها روح التمرد اليهودية، فاليهود كانوا يشغلون المواقف المتعددة لصالحهم بإظهار اضطهاد الدولة والأهالي لهم، وهو أمر بعيد كل البعد عن الواقع، من أجل تحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية جديدة لصالحهم، وقد نجحوا بالفعل في تحقيق مكاسب اقتصادية مهمة لهم خلال هذه الحقبة وهو ما سنسلط عليه الضوء في الفقرة التالية.

- النشاط الاقتصادي لليهود:كانت دعوة ولاية طرابلس لحكم الأتراك المباشر في العام 1835 ان تنفس اليهود الصعداء، فقد كانت هذه البداية نهاية للمتاعب التي تعرضوا لها في العهد السابق، خاصة في عهد (يوسف باشا) ففي ظل الحكم الجديد أعطيت لمؤسساتهم الاقتصادية كافة الضمانات التي كفلتها المحاكم المتنوعة.وبرز نشاط اليهود الاقتصادي في ميدان التجارة أكثر من أي قطاع أخر، واحتلوا مكانة متقدمة في هذا المجال، بالرغم من أنهم كانوا في الأصل يعملون بالزراعة، شأنهم في ذلك شأن غالبية سكان الولاية، لكن الظروف التي كانوا يعيشون في ظلها من ملاحقة وطرد في الحقب السابقة جعلتهم ينصرفون عن الزراعة إلى التجارة التي حققوا فيها نجاحاً ملحوظاً.[2]ويرجع في السبب وراء ذلك إلى جملة عوامل أولها تعاملهم بالربا، حيث كانوا يحصلون على فوائد كبيرة تتراوح قيمتها ما بين 20%-60%[1]، إضافة إلى ذلك أن عملهم الطويل في التجارة والأسواق أكسبهم خبرات واسعة في هذا المجال، فكانوا على دراية بمتطلبات السوق من السلع الضرورية والكمالية، وطرق عرضها، وتخزينها إلى وقت الحاجة الأمر الذي حقق أرباحاً مضاعفة، وامتازوا أيضاً بمواكبتهم بعرض أحدث البضائع التجارية سواء الملابس أو مواد الزينة، أو الأدوات المنزلية التي لم يألفها أهالي الولاية.[2]ويضاف إلى ذلك أنهم امتازوا بصفة أخرى في هذا المجال، ولعلها حسب قول الرحالة كوبير ، الصفة الوحيدة التي تميزهم عن غيرهم من التجار، هي نشاطهم الواضح في العمل، فقد اعتادوا على فتح متاجرهم من الصباح الباكر وحتى المساء "وأنهم يقللون من أرباحهم لدرجة أن من ينافسهم في المهنة لا يستطيع العيش قط".[3]وأمتلك اليهود أسلوباً متميزاً في المعاملة مع الزبائن وبراعة في إتقان عدد من اللغات الأجنبية مما فتح المجال واسعاً أمامهم في حركة التصدير والاستيراد مع عدد من الدول الأوروبية وفي مقدمتها إيطاليا، ولكنهم في الوقت ذاته حافظوا على علاقتهم التجارية مع أهالي الولاية ضماناً لتجارتهم الداخلية.وامتلك اليهود نادياً صغيراً افتتحه (أربيب) من تجار اليهود الكبار وكان هذا النادي بمثابة مركز لتجميع الطبقة الرأسمالية الأجنبية وموظفي القنصليات، إضافة لليهود الذين كان أغلبهم من رعايا إيطاليا، وساعد هذا النادي على تحقيق أهداف اليهود الاقتصادية سواء الداخلية أو

---

[2] محمد الكوني بالحاج ، المصدر السابق ، ص 122.

[3] المصدر نفسه ، ص119.

[1] عبد العزيز سعيد الصويعي، المصدر السابق، ص88.

[2] خليفة محمد الأحول، يهود مدينة طرابلس تحت الحكم الإيطالي 1911-1943، ص184.

[1] أحمد صدقي الدجاني، المصدر السابق ، ص227.

[2] كوستانز برنيا ، المصدر السابق ، ص 318.

[3] هـ.س. كوبير، المصدر السابق ، ص.ص36-37.

الخارجية، لأن الغرض من إقامة هذا النادي، حسب ما أشار إليه الرحالة الإيطالي (مانفريد وكامبيريو) أنه يساعد على جمع العرب واليهود والمسيحيين الذين يعيشون في حالة عداء دائم، الأمر الذي من شأنه التأثير سلباً على واقع التجارة والصناعة في الولاية، وعلى الرغم من أن غرض إنشاء هذا النادي هو اقتصادي، لكن الواقع يشير أن هذا النادي لعب دوراً بارزاً ومهماً في التمهيد للغزو الإيطالي للولاية[1].وهو أمر اعتاد عليه اليهود الذين كانوا يخفون وراء نشاطاتهم الاقتصادية والاجتماعية أهدافاً سياسياً تهدف إلى تحقيق مصالحهم الخاصة فقط.عمل اليهود في تجارة ريش النعام والعاج والجلود، خاصة بعد أن بدأت رؤوس الأموال الأجنبية تتدفق لتكوين شركات للتجارة بهذه السلع التي عمل اليهود على تصديرها إلى أوروبا، وتوزع عن طريق وكلائهم المتواجدين في باريس ومارسليا ولندن ومانشستر[2]، وعمل اليهود، خاصة النساء في عمليات تنظيف الريش وفرزه، حتى تجاوز عددهن الأربعمائة فتاة، وللربح الكبير الذي تحققه تجارة ريش النعام الذي كان يلقى رواجاً في الأسواق الأوروبية لمواكبته لحركة الموضة العالمية، فقد عمل اليهودي (أوجينيو أربيب Eugenio Arbib) على إنشاء مزرعة لتربية النعام الداجن، لكن هذه المزرعة لم تحقق الربح المرسوم لها لانخفاض سعر ريش النعام الداجن أمام ريش النعام البري[3]. وعموماً فإن تحول تجارة الريش النعام من ولاية طرابلس إلى تونس ومصر نتيجة لتحول طرق التجارة نجم عنه تأثر تجارة اليهود، الأمر الذي أضطر معه، عدداً غير قليل منهم إلى ترك الولاية والهجرة إلى تونس ومصر[4]، سعياً وراء تجارتهم في هذا الجانب والتي تدهورت بعد فترة ليس بالطويلة في هذين البلدين أيضاً للركود الذي أصاب هذه التجارة وتوقف العمل بها في عموم المنطقة.عمل اليهود في تجارة القوافل، فقد كان لهم دوراً متميزاً في هذا المجال، خاصة بعد اكتشاف طريق (الواداي) التجاري على يد أحد تجار منطقة مرزق والمدعو (محمد بن علوة)، الذي شجعه على عمله هذا التاجر اليهودي (ناصوف) في العام 1856 وترتب على ذلك زيادة العلاقات التجارية مع الممالك الأفريقية، حتى أن أغلب تجار اليهود كانوا يشاركون في القوافل السودانية برؤوس أموال عديدة، يحصلون من جرائها على حصص من عوائد هذه القوافل، التي وصلت في العام 1889 اثنان وأربعون ألفاً ليرة إيطالية.[1] اما بالنسبة لتجارة الحلفاء، التي تحتل المرتبة الأولى في قائمة صادرات الولاية، فقد أحتكرت ثلاث شركات يهودية وهي شركة (حسان Hassan) وشركة (ناحوم Nahum) وشركة (أربيب Arbib) تجارة الحلفاء، ونافست هذه الشركات الشركة البريطانية المعروفة باسم (بيري بوري Perr Purry) وكانت هذه الشركات تصدر الحلفاء إلى الموانئ البريطانية من مينائي طرابلس والخمس وارتفعت صادرات هذه الشركات لتصل في العام 1889م إلى تسعة وتسعون ألف ليرة إيطالية.[2]إضافة إلى تخصص اليهود بتجارة ريش النعام والعاج، فقد اختصوا بتصدير الحبوب والمواشي والإسفنج والملح الذي يحصلون عليه من إحدى الملاحات الموجودة قرب منطقة تاجوراء بعد قيامهم بطحنه وتهيئته للتصدير.[3] وتولت مؤسسات مالية أوروبية تمويل التجار اليهود العاملين بتجارة وتصديره مثل غرفة تجارة (رينشنبرج) النمساوية و (مصرف كونتو Banco conto) الألماني، إضافة إلى مؤسستي الالاستدانة المالية التي أقامها التاجر والمرابي اليهودي الشهير (أوجينيو أربيب Eugenio Arbib) والتي كان مقرها في لندن وباريس وحققت هاتين المؤسستين فائدة قدرها 5% من قيمة القرض الأصلي. وقد عينت هذه المؤسسات وغيرها من شركات التسليف والأقراض ممثلين لها بالمحاكم التجارية[1] لضمان استيفاء ديونها، وقد وضفت القناصل الأوروبيون لهذا الغرض، اللذين كانوا يسعون إلى إضعاف الحكومة العثمانية، بواسطة هؤلاء الممثلين، وخاصة قناصل إيطاليا، فاشترطوا على المحاكم القضائية، خاصة التجارية، حضور قضاة محلفين أثناء عرض قضايا رعاياهم وتخويلهم حتى الاعتراض على

---

[1] خليفة محمد التليسي، المصدر السابق ، ص 172.

[2] وثائق مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، قسم الوثائق والمحفوظات ، وثيقة رقم (112) .

[3] خليفة محمد سالم الأحول، يهود مدينة طرابلس تحت الحكم الإيطالي 1911–1943، ص20.

[4] أحمد صدقي الدجاني، المصدر السابق ، ص 228.

[1]5 خليفة محمد سالم الأحول، يهود مدينة طرابلس تحت الحكم الإيطالي 1911–1943، ص21.

[2] أتوري روسي، المصدر السابق ، ص 416.

[3] أدوارد راي ، المصدر السابق ، ص 108.

[1] المحاكم التجارية: وهي المحكمة التي تتولى النظر في الأمور المالية والتجارية، ومقرها طرابلس، ويشمل اختصاصها كل ولاية طرابلس، وتحال إليها للاستئناف الأحكام الصادرة من محكمة بنغازي التجارية، وتتألف من رئيس وقاضيين، ويلحق بهما قاضيان أجنبيان عند الحكم في قضية بين الدولة العثمانية ورعايا أجانب. أما الاستئناف ضد الأحكام التي تصدرها هذه المحكمة فيكون من اختصاص المحكمة التجارية في الاستانة. فرانشيسكوكورو، المصدر السابق ، ص.ص 38–39.

الأحكام التي تصدرها المحاكم،[2] الأمر الذي أضعف القضاء العثماني من جهة، وحرص اليهود، من جانب أخر، على إبرام عقودهم بصيغة قانونية، مثلما كان يفعل أغلب المرابين اليهود في المناطق العربية.

الحرف والصناعات اليدوية التي عمل بها اليهود:

عمل يهود ولاية طرابلس الغرب في عدد من الحرف والصناعات اليدوية، حتى أنهم احتكروا بعض هذه الحرف دون غيرهم من أهالي الولاية وحققوا من جراء ذلك ثروات كبيرة، وكان لكل مجموعة حرفية سوق خاص تصنع فيها منتجاتها وتبيعها، ولكل سوق أمين يعرف بأمين الحرفة يتولى أمور تنظيم الحرفيين. أما أبرز الحرف التي عمل بها اليهود فيذكرها الرحالة (أدواردراي) والتي شاهدها خلال تجواله في الحي اليهودي قائلاً: "مردنا على بضع متاجر، وبعض صانعي الحصر... وفي الطريق تجد صانعي الراداء الطرابلسي في حي الغزالين، وتوجد على مقربة من المكان طاحونة غلال يديرها جمل معصوب العينين... ويقع حي المرابع خلف حي اليهود ويمتلئ بجرار الأصباغ، ويفرد جلد الماعز ويشد بقوة ويدهن بضمادة خشنة. وبعد أن ينفع الجلد في الماء البارد ومسحوق التين المجفف لمدة عشرين أو ثلاثين يوماً، ينزع عنه الشعر ويغلى في محلول من الصبغ الأحمر".[1]واستناداً لإحصاء عام 1861، فقد كان التقسيم الحرفي لليهود بالشكل التالي (انظر الجدول رقم 2).

جدول رقم (2)[2]التوزيع الحرفي ليهود ولاية طرابلس عام 1861.

الحرفة	عدد العاملين	الحرفة	عدد العاملين
ربي كبير	1	خدم منازل	20
ربيين قضاة	4	عمال بناء	25
بقال	20	صناع أواني خشبية	20
أصحاب حرف	37	تجار توابل	70
انتاج حرير	15	أصحاب حانات	30
عامل الشرطة	50	بناء أساسات	11
منتجي مختلف الأشرطة	200	خبازين	5
عمال خراطة	7	صيارفة	8
نساء عاملات بالغزل	50	حدادين	4
عمال تجارة	35	غسال	25
صباغ	15	مسرحي جمارك	3
كاتب عمومي	2	طباخين	29
حمال	20	أصحاب محلات شاي	8
مطربة وفنانة	200	باعة متجولين	18
قابلة	3	صناع حبال	40
خياطين	35	ساحرات	10

ولا ينحصر عمل اليهود داخلي حي اليهود فقط، بل يعملون جنباً إلى جنب مع بقية الطوائف وفي مختلف المهن، فهناك القزازة اللذين يعملون الأواني النحاسية المطلية بالقصدير، والتي يعتمدون في صناعتهم على مواد بدائية وأساليب قديمة غير متطورة ، لأن أي تغيير يطرأ عليها يؤدي إلى ارتفاع أثمان المنتجات، وتغيير في أشكالها التي أعتاد عليها الأهالي منذ فترات بعيدة، خاصة القدور المستخدمة في صنع الأكلات الشعبية وصحون الطعام وأباريق القهوة والشاي[1]، وعمل اليهود في صناعة العاج المستورد من السودان فعملوا منه مقابض للسكاكين وحاملات للأقلام وأمشاط للشعر، وبرزوا في مجال الأشغال اليدوية والنقش على المرمر والحجر الأسود والخزف فعملوا منها أدوات منزلية ولوحات فنية متميزة.[2] إضافة إلى ذلك، فقد استغلت اليهود في صناعة الروائح العطرية وتقطير الزهور، والتي تتم عن طريق تعريض الزهور، ومنها زهور البرتقال إلى أشعة الشمس حتى تجف ثم البدء بغليها في إناء نحاسي، تمتد في أعلاه أنبوبة وتمر خلال آنية فخارية مملوءة بالماء البارد، فينطلق بخار الزهور الذي يتكثف نتيجة مروره بالماء البارد ثم يتحول إلى سائل يجمع في أنية خاصة توضع عند نهاية الأنبوبة، ولصعوبة عملية التقطير هذه، فقد يصل سعر زجاجة ماء زهور البرتقال إلى أربعة أو خمسة شلنات ويدخل هذا الماء في صناعة الحلويات وعمل الشراب، وتشابه طريقة تقطير العطور، طريقة تقطير

---

[2] خليفة محمد سالم الأحول، يهود مدينة طرابلس تحت الحكم الإيطالي 1911–1943، ص22.

[1] أدوارد راي، المصدر السابق ، ص107.

[2] خليفة محمد سالم الأحول ، الجالية اليهودية بولاية طرابلس الغرب من 1846–1911، ص.ص 77–78.

[1] إفالد بانزة ، المصدر السابق ، ص159 ، عبد الله محمد ابو القاسم حسين ، المصدر السابق ، ص49 .

[2] خليفة محمد سالم الأحول ، يهود مدينة طرابلس تحت الحكم الايطالي 1911–1943، ص222.

الزهور السابقة حيث يجري تقطير الزهور الداخلة في صنع العطور مثل الياسمين والسفرجل والنرجس والليمون، ولكن سعر العطور يرتفع عن سعر ماء الزهور، للكميات الكبيرة التي تحتاجها هذه الصناعة، فخمسة آلاف رطل من الزهور، لا تنتج إلا رطلاً واحداً من العطر، والذي يصل سعر بيع الأوقية الواحدة من هذه العطور إلى جنيه واحد.[1] على أن غالبية السكان لم تهتم بشراء مثل هذه الأنواع من العطور لغلاء ثمنها من جهة، ولبساطة الأهالي من جهة أخرى، لذلك اقتصرت عملية بيع العطور على التجار والأغنياء فقط.على أن الصناعة الأبرز التي عمل فيها اليهود، والتي تكاد تكون حكراً عليهم ، هي صياغة الذهب والفضة ويرجع السبب في ذلك أن هذه الصناعة تحتاج إلى رأسمال كبير والذي كان يمتلكه اليهود من خلال علاقاتهم التجارية الخارجية ولأنهم كانوا سماسرة للمعادن الثمينة منذ فترات قديمة، لذلك تفوقوا في مجال الصياغة، وحرصوا على إبقاء هذه الحرفة ضمن نطاق اليهود، فلم يعلموها لأحد غيرهم،[2] حتى أنهم احتكروا رئاسة سوق الصناعة الواقع في سوق الرباع ، ولم يقتصر وجودهم واحتكارهم لهذه الحرفة داخل مركز الولاية، بل في مناطق أخرى مثل غريان ويفرن وجادو التي كانت تضم لوحدها حوالي خمسة وسبعين محلاً للصياغة، بدء معظم اليهود بالهجرة إلى مركز المدينة خاصة في الفترة المحصورة ما بين عامي 1840-1860 لذلك فقد ازدهرت هذه الصناعة بعد هذا التاريخ كثيراً، لأن حرفي منطقة جاد وكانوا من أمهر الصاغة ، حتى أن منتجاتهم كانت تصدر إلى منطقتي ليفرنو، وفنيسيا وقبل هذه الحقبة بسنوات طويلة، وبعد قدومهم للمدينة استقروا في حارة اليهود التي كانت تضم حوالي ثلاثين محلاً صغيراً للصاغة، لا يزيد مساحة المحل الواحد عن ثمانية أقدام فقط لدرجة أنها لا تضم شبابيك سوى فتحة صغيرة تسمح للصائغ الإطلاع عليها، وبصعوبة، على الزبائن.[1] أما بقية محال الذهب، خارج حارة اليهود، فقد كانت إدارة الولاية تقوم بتأجيرها للحرفيين مقابل مبلغ شهري معين لممارسة حرفهم المختلفة، والجدول رقم (3) يوضح ذلك .

جدول رقم (3)[2]

أسماء الحرفيين اليهود المؤجرين دكاكين سوق الصاغة

وجهة وقف هذه الدكاكين

	أسماء الحرفيين	جهة الوقف
1	داود فضلون	**جامع الناقة**
2	**شاهلون المغناجي**	جامع درغوث باشا
3	خليفة المغناجي	جامع الناقة
4	يعقوب فرجون	مدرسة الكاتب
5	موسى وحداش	مدرسة الكاتب
6	صيون خلفون	**مدرسة الكاتب**
7	خليفة فلاح	مدرسة الكاتب
8	نسيم قريطع	مدرسة الكاتب
9	شلوموجردة	مدرسة الكاتب
10	إسحاق سرور	جامع أحمد باشا
11	يوسف المغناجي	جامع أحمد باشا
12	يوسييف أسرور	جامع أحمد باشا
13	رفايل رعبوبة	جامع أحمد باشا
14	رحمين حسان	جامع أحمد باشا
15	شالوم الزمرلي	جامع أحمد باشا

ويلاحظ على الجدول أن جميع الحرفيين هم من اليهود فقط ، واختص كل حرفي بصياغة نوع معين من المصوغات، فهناك الحلي الذهبية والحلي الفضية، ونوع ثالث يصنع من خلط المعدنين وهو ما يعرف بالفضة المذهبة، وكان عمل هؤلاء الصاغة عملاً فردياً ، وهو الأمر الذي تتطلبه الحرفة لمنع تسرب أسرارها ولضمان

---

[1] أدوارد راي ، المصدر السابق ، ص.ص 111–112.

[2] عبد الله محمد أبو القاسم حسين، المصدر السابق ، ص125.

[1] Todd , Mabel Lomis , op.cit., p: 42 .

[2] د. م. ت، طرابلس ، وثائق متفرقة، وثيقة غير مصنفة تبين أسماء الحرفيين في سوق الصاغة والحدادة والقزدارة والربع، غير مؤرخة.

جودة العمل وتحقيق الربح الفردي.[1]ومن الأمور التي ساعدت اليهود على تحقيق أرباحاً ضخمة في مجال صياغة الذهب والفضة هي لجوءهم إلى الغش عن طريق إنقاص عيار الذهب أو الفضة وخلطه بمعدن النحاس، وقد ضبطت حالات متعددة من الغش، وخاصة في المناطق غير الخاضعة لمراقبة عيار المعادن الثمينة، الأمر الذي أدى إلى رفع شكاوى إلى مجلس إدارة الولاية، ففي العام 1852م رفعت شكوى إلى مجلس الإدارة تبين أن الإلتزام بميزان الذهب والفضة يتم داخل مركزالولاية دون بقية الأماكن الأمر الذي شجع بعض الصاغة اليهود إلى انقصاص عيار الذهب والفضة وخلطه بمعادن أخرى تحقيقاً للربح. فما كان من إدارة الولاية إلا أن أصدرت أمراً بصياغة بعض القطع الفضية ذات العيار الصافي وطبع علامة خاصة عليها وإرسالها لكافة المناطق لتكون مقياساً يقاس به عيار الفضة التي يتم بيعها، وطالب المجلس أيضاً من مشائخ الصاغة بأن يكون عيار الفضة أثنين وسبعين قيراطاً، وعيار الذهب اثنين وعشرين قيراطاً إضافة إلى تبليغ جميع الصاغة بأن من يبيع الذهب أو الفضة ناقصة عن هذا العيار يعرض نفسه للمحاسبة والعقاب.[2]ولكن، وعلى الرغم من صدور هذا القانون، إلا أن عمليات الغش سواء نقص العيار أو خلط الذهب والفضة بالنحاس قد استمرت بعد هذا التاريخ، فالشكاوى التي كانت تقدم إلى المحاكم الشرعية بهذا الخصوص كانت متعددة، وتبين أن اليهود استمروا بالغش في بيع الذهب والفضة وهو الأمر الذي حقق لهم الرضا والمورد المالي الكبير.وشهدت صياغة الذهب والفضة منافسة كبيرة بين الصناع اليهود، للربح الذي يحصلون عليه جراء هذه الحرفة، على أن هذه المنافسة جاءت لصالح الحرفة التي عرفت أنواعاً متعددة من الحلي التي امتازت بجودتها ونقوشها الجميلة، والتي كانت تضاهي المنتجات الأوروبية، لذلك كانت هذه المنتوجات تلقى رواجاً كبيراً خارج حدود الولاية، ومن أشهر أنواع الحلي التي تميز اليهود بصناعتها:[1]

1. **الأساور**: وهي على أنواع متعددة، فهناك (أبوثومة) الذي توجد فيه قطع بارزة تشبه نبات الثوم و(أساور نبيلة) التي تحوي خرزتين ذات لون أزرق.
2. **الأقراط**: وتعرف باسم الخرص أو الحلق، وهناك أنواعاً منها فهناك الأقراط المزينة بسمكتين، وأخرى مكونة من سلاسل مربوطة بحلقة تحمل شكل خاتم سليمان (نجمة سداسية) وهي ما تميز صناعة اليهود.
3. **الدناديش**: وهي شكل من أشكال الزينة التي تستخدم في العقد، وأغلب أشكالها تكون دائرية وبوسطها النجمة السداسية أو كف أو أصابع لبعد الحسد.
4. **التمائم:** وهي الحلي المستخدمة لتزيين الرأس، وتتميز أيضاً بأشكالها الدائرية التي تحمل شكل الخميسات أو نجمة اليهود.

ويضاف إلى هذه الأنواع الخواتم بأشكالها المتعددة وبعض الحلي التي تزين بها المرأة ملابسها.

- الحياة الاجتماعية لليهود:عاش اليهود في الولاية منذ فترات زمنية طويلة، ووجدوا خلال حقبة العهد العثماني الثاني معاملة اتسمت باللين والتسامح سواء من الولاة العثمانيين أو من أهالي الولاية أنفسهم، ولكنهم برغم هذه المعاملة، وطول فترة بقاءهم في الولاية فقد بقوا منعزلين عن مجتمع الولاية فكانت لهم عاداتهم وتقاليدهم الخاصة التي انحسرت داخل الحي اليهودي الذي بقيت داخله عادات وتقاليد اليهود مستمرة طوال فترة وجودهم داخل الولاية، وهنا لا بد من استعراض هذه العادات والتقاليد بدءاً من الحي اليهودي.

أولاً: الحي اليهودي:يقع الحي اليهودي في الجزء الجنوبي الشرقي من المدينة القديمة في مركز الولاية ، وتحيط به أحياء سكنية أخرى، وتقع حارة اليهود الكبرى غرب هذا الحي، ويقابل هذا الحي، الحي اليوناني، وبالقرب منهما يقع الحي العربي والذي يعد من أكثر الأحياء كثافة بالسكان.[1]ينقسم الحي اليهودي إلى حارتين الأولى تعرف باسم (حارة الكبير) والثانية (حارة الصغير)، وتتكون من سبعة شوارع، وأكبرها شارع قهوة دامان والشارع الممتد من الباب الجديد إلى الأربع عرصات، ويصل اتساع هذه الشوارع حوالي المترين ونصف وتنتهي إلى شوارع مسدودة[1]. وتتفرع من شوارع الحارة أزقة أو شوارع جانبية تتميز بالتوائها وعدم ترتيبها الأمر الذي يؤدي إلى أن يتيه فيها الغريب،ويقدر عدد هذه الأزقة بستة عشر (16) زنقة (شارع) [2] .عرف عن الحي اليهودي قذارته وعدم نظافته، الأمر الذي نوه إليه غالبية من زار الحي من الرحالة الأجانب، فالرحالة كاوبير يصف الحي بقوله"إن الشارعين شديدا القذارة والعفونة بحيث لا يمر فيهما الأوروبي إلا للضرورة

---

[1] عبد الله محمد أبو القاسم حسين، المصدر السابق ، ص126

[2] د. م. ت، طرابلس ، ملفات أرشيف مجلس إدارة الولاية، وثيقة غير مصنفة مؤرخة في 23/صفر/1269هـ. 1852/12/5م.

[1] عبد الله محمد أبو القاسم حسين، المصدر السابق ، ص.ص 129–132.

[1] خليفة محمد سالم الأحول ، يهود مدينة طرابلس تحت الحكم الإيطالي 1911–1943، ص39.

[1] أدوارد راي، المصدر السابق، ص107.

[2] هـ.س. كاوبير، المصدر السابق ، ص36.

القصوى.. وقد مررت مرات عديدة من هذه الطرق والأزقة وأن من يستطيع أن يفعل ذلك بدون أن يتقيأ لا بد أن يكون متمتعاً بمعدة قوية، فهنالك أكوام من الخضروات المتعفنة في البرك والأسنة الموحلة في وسط الأزقة، بينما يضطر السائر إلى القفز بين حين وأخر عبر هذه البرك والمجاري الحافلة بالأقذار التي تجري في كل مكان. وحين يكون الجو ممطراً تمتلئ الطرق بالأوحال السوداء ويقفز فيها اليهود من بركة لأخرى وكأنها من أجمل الشوارع وأنظفها، دون أن يلوح عليهم أي امتعاض من القذارة".[3]ولا يختلف وصف من زار الحي اليهودي، عن الوصف السالف الذكر، فالجميع يؤكد على عدم نظافة الحي، فالرحالة الألماني نختال أكد على تميز حارة اليهود بقذارتها وروائحها الكريهة، الأمر الذي لا يوفر الظروف الصحية الجيدة للرجال المتميزين بعافية جديدة، ولا لنسائها اللواتي يتمتعن بفتنة خاصة.[4]وقد ندد، عدد غير قليل من الرحالة ومنهم الرحالة الفرنسي (مانزويل)، بعد زيارتهم للحي اليهودي بقذارته وسوء أوضاع اليهود داخل الحي، الأمر الذي جعلهم أقل ثقافة ومعرفة من يهود منطقتي تونس والجزائر.[1] ولا تختلف منازل اليهود ، من حيث التصميم العام، عن منازل العرب ولكنها تختلف في بعض الجوانب، فأبواب المنازل اليهودية تطل على الشوارع، عكس شبابيك المنازل العربية التي تطل على فناء الدار الداخلية، باستثناء شباك المربوعة الذي يطل على الشارع، وعرف عن بيوت اليهود ، أيضاً ، أن أبوابها مشرعة في أغلب الأوقات، وإضافة للمنزل داخل الحي اليهودي، فقد سكن بعض اليهود، في مناطق أخرى من الولاية في أكواخ صغيرة ضمن مجموعات سكنية محاطة بسياج مصنوع من جريد النخل، وهي أكواخ صغيرة جداً وبسيطة في تصميمها وأثاثها المقتصر على أدوات بسيطة مثل الفرش والأواني الفخارية المستخدمة في الطهي.[3] وعرف عن البيوت والمنازل اليهودية، شأنها شأن حارة اليهود عدم نظافتها، وعدم توفر الظروف الصحية الملائمة داخلها، عكس البيوت العربية التي تميزت بظروفها الصحية الجيدة التي تسمح لدخول أشعة الشمس داخلها، الأمر الذي يساعد على توفير تهوية جيدة داخل المنزل من جانب، والقضاء على الجراثيم والأمراض من جانب اخر .

ثانياً: الأسرة:[1]تتكون غالبية الأسر اليهودية من الأب والأم والأولاد الذين لا يتجاوز عددهم في أكثر الأحوال عن عشرة أطفال، يقيمون في منزل واحد، وينامون داخل حجرة واحدة، عديمة النوافذ تعرف بالقبو، وبلغ عدد الأسر التي تقطن مدينة طرابلس، وكما نوهنا سابقاً ألف أسرة ، ومائتان وخمسون أسرة في مسلاته ومائة أسرة في منطقة زليتن ، وذلك في العام 1850 ، وفي العام 1903 أجري مسح سكاني لحارة اليهود، لمعرفة عدد اليهود المفروض عليهم دفع ضريبة البدل العسكري للدولة العثمانية، فكان عدد الأسر ألف وتسعمائة وستة وأربعون أسرة، وتقسم هذه الأسر، نسبة إلى مستوى دخلها، إلى أربعة فئات أو درجات وهي:[1]

1.الدرجة الأولى:تضم هذه الفئة الأسر أصحاب الدخول العالية من أرباب الشركات والمؤسسات المالية ، والتي يدفع أفرادها مبلغ ثلاثمائة قرش بدل عسكري، ويبلغ عدد الأسر في هذه الفئة ستة وأربعون أسرة.

2. الدرجة الثانية:وتضم مائة وستة وثلاثون أسرة، يدفع أفرادها مبلغاً يصل إلى مائة وثلاثة وخمسون قرشاً كبدل عسكري، بمعنى أنها أقل مستوى من الفئة السابقة.

3. الدرجة الثالثة:وتضم أصحاب الحرف الذين يدفعون بدلاً نقدياً قيمته ثمانون قرشاً، وتضم هذه الفئة ثمنمائة وثلاثة وسبعون أسرة.

4. الدرجة الرابعة:وهي الفئة الأخيرة من الأسر التي يصل عددها إلى تسعمائة وواحد وثمانون أسرة، يدفع أبناءها بدلاً عسكرياً قيمته ثلاثون قرشاً.ويلاحظ، استناداً لقيمة البدل العسكري، أن الوضع الاقتصادي لهذه الأسر يتفاوت تفاوتاً ملحوظاً ، فبينما يصل قيمته في الدرجة الأولى ثلاثمائة قرش، يهبط إلى ثلاثون قرشاً فقط في الدرجة الرابعة، وقد انعكس هذا التفاوت على سكن اليهود داخل حارة اليهود، فالطبقات الرأسمالية سكنت حي الغرانة قرب باب البحر،[1] وهي حي صغير ضمن حارة اليهود الكبيرة، وتشكل هذه الأسر عناصر متعددة الأصول والأعراف والتي قدمت للولاية من مناطق متعددة في أوروبا وأسبانيا، وشمال أفريقيا، وبعض المناطق الآسيوية، خاصة من تركيا.واستناداً للتصنيف السابق، ودراسة بعض الرحالة بداية القرن العشرين، لوحظ أن

---

[3] المصدر نفسه، ص36.

[4] خليفة محمد التليسي، المصدر السابق، ص165.

[1] المصدر نفسه، ص214.

[3] أدوارد رايا ، المصدر السابق ، ص 110.

1

[1] د. م. ت، طرابلس ، ملفات مصلحة الإحصاء، وثيقة غير مصنفة، إحصاء الحارة اليهودية في 1903/3/16.

[1] خليفة محمد سالم الأحول، الجالية اليهودية بولاية طرابلس الغرب من 1864–1911، ص158.

غالبية سكان حارة اليهود من الفقراء المعتمدين على مساعدات الأغنياء أودعهم الصندوق اليهودي إلى الفقراء، وما عدا ذلك فالأسر الغنية من التجار لا يتجاوز عددها ربع سكان الحارة، وأسباب انتشار الفقر تعود إلى عوامل متعددة، منها:[2]

1. الأمراض المتعددة التي تعاني منها غالبية الأسر لسوء الأوضاع الصحية داخل الحارة.
2. الهجرة الداخلية الى مراكز المدن ، واتجاه غالبية اليهود إلى العمل الحرفي، مما أدى إلى كثرة العاملين في الحرف اليهدوية.
3. الفجوة الكبيرة بين الأسر الغنية والأسر الفقيرة، فالأسر الغنية خاصة من رعايا الدول الأجنبية ازدهرت أعمالها التجارية وحققت أرباحاً كبيرة، في ذات الوقت بقيت الأسر الفقيرة تعاني من الفقر وتعجز عن توفير متطلباتها الضرورية.

ويصف الرحالة الالماني افالد بانزة ظروف اليهود بقوله : " انه بالرغم ان معظم اليهود يلهثون جرياً وراء النفوذ الا ان معظمهم يعيشون في ظروف متواضعة ، لأن الأمر يتعلق عادة بالسعي المزري وراء القرش ، ويبدو ان طابع تعصب هؤلاء اليهود في شمال افريقيا يبرز في حرصهم الشديد على دخلهم "[1] ، ولا يختلف الوضع بالنسبة للأطفال فهم يعانون من الإهمال، بسبب الفقر والعوز، لذلك يلجأ عدد غير قليل منهم، وقبل بلوغه سن الرشد، إلى السرقة والإجرام وهم إضافة إلى ذلك يعانون من فقر الدم المنتشر بين غالبية أطفال اليهود الذين نشأوا وسط مجتمع يعاني من عدم النظافة وانتشار الأوبئة والأمراض العديدة[2].ومن خلال الاستعراض السابق الأسر اليهودية، وتقسيمها إلى فئات أو درجات تبعاً لوضعها الاقتصادي، نستطيع أن نقسم المجتمع اليهودي إلى ثلاث طبقات، وهو تقسيم يكاد واحداً لغالبية اليهود في بقية دول العالم، وهذا التقسيم جاء على أساس اقتصادي، فاليهود يشكلون جزء من أي مجتمع، ولم يحصلوا على وظائف حكومية عالية، لذلك كانت حرفة التجارة هي الحرفة المميزة لديهم، ومن هنا جاء التقسيم على أساس اقتصادي، فالطبقة الأولى هي فئة الرأسماليين من أصحاب الشركات التجارية الكبيرة، والطبقة الثانية، وهي أكبر الطبقات الاجتماعية داخل المجتمع اليهودي، فتتألف من الحرفيين الذين يحترفون عدداً غير قليل من الحرف، وهذا ما أشرنا إليه سابقاً، أما الطبقة الثالثة فهم الباعة المتجولين والحمالين والمشتغلين في الأعمال المتدنية ممن لا يملكون عملاً ثابتاً أو دخلاً ثابتاً. على أن هذه الطبقات، وأن اختلفت من الناحية الاقتصادية، لكن الحارة اليهودية جمعتهم في مكان واحد، وجمعهم المعبد اليهودي في ديانة واحدة وتقاليد وعادات متشابهة.

ثالثاً: معابد اليهود:اختلفت المصادر حول أعداد معابد اليهود في ولاية طرابلس الغرب، وأن كان هناك اتفاق على تزايد عددها خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر إلى مقدار الضعف ففي العام 1816 لم يتجاوز عددها الثلاثة معابد، في حين وصل عددها في بداية القرن العشرين عشرة معابد[1]، وتشير بعض المصادر أن عددها كان اثنان وعشرون معبداً.[2] ومهما اختلفت المصادر في تحديد عدد معابد اليهود، والاتفاق على رقم معين، إلا أن وجود هكذا عدد من معابد اليهود وتكاثر أعدادها بمرور الوقت يدل على التكاثر النسبي في أعداد اليهود أنفسهم الأمر الذي اقتضى زيادة أعداد المعابد لاستيعاب زيادة أعدادهم، هذا من جانب، ومن جانب أخر يدل على التسامح الديني الذي ميز الولاية، فالولاة العثمانيون والأهالي عرف عنهم تسامحهم الديني وإطلاق حرية ممارسة الشعائر الدينية لمختلف الطوائف، وهو أمر اشار إليه وبوضوح عدد غير قليل من الرحالة الذين زاروا الولاية وشاهدوا هذا التسامح ولكن اليهود أنكروا هذا التسامح وحاولوا دائماً أن يظهروا بمظهر المضطهد دينياً واجتماعياً.اتخذت المعابد شكل الكنائس الأوربية، ولم تعرف التنظيم والاهتمام كثيراً ، فقد نقل لنا الرحالة ادوارد راي وصفاً لأحد معابد اليهود في مدينة طرابلس " دخلنا معبداً لليهود وكان غير منظم ومضجر تجمع به نفر من المصلين لا يبدو عليهم الاحترام، يلبسون عمائم زرقاء داكنة، والحق أنني لم أر مشهداً أكثر كآبة من هذا المشهد فقد كان أحد الكهنة يقرأ بعضاً من نصوص الكتاب المقدس والجميع مشغولون عنه يتحادثون بعضهم البعض"[1] ولعل هذا النص يحمل في طياته صورة لعدم احترام اليهود لأماكن العبادة، وعدم احترامهم لشعائر دينهم، وليس دليل على ذلك أكثر من السرقات التي تعرضت لها بعض المعابد من قبل فقراء اليهود، والتي تحوي على صندوق المال الذي كان يجمع فيه الهبات والصدقات التي يقدمها الأغنياء لغرض دفعها للفقراء والمحتاجين،[2] لكن هذا الصندوق كان غالباً يذهب بما فيه من هبات وأموال إلى الربيين الذين يكونون الهيئة الدينية للمعابد ويتولون أمور المعبد وإقامة حلقات الذكر واحتفالات يوم السبت، مقابل الاستفادة من أوقاف المعبد، فحقق الربيون جراء ذلك ثروات كبيرة تجاوزت الآلاف من الفرنكات.

- **علاقة اليهود بالمجتمع الطرابلسي :**وصفت علاقة اليهود بسكان الولاية الأصليون من العرب بأنها علاقة مرضية وحسنة وإنسانية تقوم على أساس احترام الأديان وأهل الذمة، لذلك فقد كان العلاقة حسنة وقد أخذت نوعاً من التسوية بين الطرفين، لذلك كانوا يعيشون سواء العرب أم اليهود، تعايشاً سليماً، فكانت الصلة بينهم قوية لدرجة يصعب على بعض الغرباء والرحالة الذين يزورون الولاية للمرة الأولى أن يفرقوا بينهم، خاصة وأن اليهود ولطول الفترة الزمنية التي عاشوها في الولاية بدأوا يتكلمون العربية ويرتدون الملابس العربية ذاتها. وعلى الرغم من ذلك فإن اليهود بصورة عامة ظلوا متقوقعين على أنفسهم ولم يندمجوا في المجتمع العربي، فبقيت حارة اليهود محافظة على نظامها الاجتماعي والثقافي، وبقي اليهود يمارسون طقوسهم الدينية في معابدهم الخاصة، وبكل حرية، وبقي رجال الدين اليهود يحتفظون بمكانة محترمة داخل المجتمع، وكانت لهم مقبرتهم الخاصة والتي تعد من الأماكن المقدسة لحكومة الولاية، وهذا يدل على حسن المعاملة التي كانوا يحضون بها، والتي أشار إليها غالبية الرحالة الذين زاروا الولاية، سواء قبل هذه الحقبة الزمنية أم بعدها فالرحالة (علي بك العباسي) الذي زار الولاية في العام 1805م أكد بأن أوضاع اليهود في طرابلس كانت أفضل حالاً

---

[2] خليفة محمد سالم الأحول، الجالية اليهودية بولاية طرابلس الغرب من 1864–1911، ص 164 ؛ Slousch , op.cit., p: 6 .

[1] إفالد بانزة ، المصدر السابق ، ص121 .

[2] Slousch , op.cit., p: 6 .

[1] خليفة محمد سالم الأحول، يهود مدينة طرابلس تحت الحكم الإيطالي 1911–1943، ص155.

[2] فرانشيسكو كورو، المصدر السابق، ص23.

[1] أدوارد راي، المصدر السابق، ص 108.

[2] محمد بن عثمان الحشائشي، المصدر السابق ، ص103.

من أوضاع بقية اليهود في مناطق المغرب وأشار بالمعاملة الحسنة التي كانوا يحضون بها، مقارنة بالأوضاع السيئة التي كان يعيش في ظلها يهود أوربا.[1] ولم تختلف هذه الأوضاع في حقبة العهد العثماني الثاني، بل بقي اليهود يحظون بذات المعاملة الحسنة وحرية ممارسة طقوسهم الدينية والاجتماعية.على أن اليهود، ومن خلال بعض الأعمال التي لجأوا إليها، خاصة في مجال عملهم الاقتصادي مثل عملهم بالربا المباشر وغير المباشر واللجوء إلى تسليف بعض الفقراء وبفوائد كبيرة ، قد حققوا ثروة اقتصادية عالية،[1] وخلقوا فجوة في علاقتهم مع العرب، هذا من جانب ومن جانب ثاني فإن عمل التجار اليهود مع بعض الدول الأوربية، وفي مقدمتها إيطاليا التي كان لها مطامع استعمارية للسيطرة على الولاية قد ساعد بشكل أو بأخر بالنظر إلى اليهود بأنهم ساعدوا الإيطاليين بتحقيق غايتهم بالسيطرة على الولاية في العام 1911، وهذا ما نوهنا إليه في مقدمة الحديث عن اليهود في حقبة العهد العثماني الثاني، ومع ذلك فإن اليهود أنفسهم قد اعترفوا، وبأكثر من مناسبة، بطيب معاملتهم وبحسن الأوضاع التي يعيشون في ظلها، ففي العام 1907 كتب الرحالة اليهودي (ناحوم شلوش) مقالاً في إحدى الصحف بعنوان (اليهود في طرابلس) أكد فيه بأن مجتمع اليهود في طرابلس مجتمع قوي وسليم فاليهود ممثلون في المحاكم، وهم يعيشون على قدم المساواة مع بقية الطوائف، فمنهم الصناع والتجار والباعة المتجولون وأن مقدساتهم ومقابرهم تحظى بالاحترام والتقدير.[2] أما عامة اليهود، والذين عاشوا في الولاية منذ سنوات طويلة هم وعوائلهم، فلم يترددوا بالدفاع عن الولاية ضد أطماع المستعمرين، فعندما نشرت إحدى الصحف الإيطالية والمعروفة باسم (شيشليا) مقالاً يتحدث عن العلاقة الرابطة بين اليهود والعرب، أشارت أن الصحف الإيطالية تتحدث خلال هذه الفترة، بداية عام 1911، عن كراهية اليهود للأهالي والدولة فما كان من اليهود إلا أن أرسلوا خطاباً للجريدة بينوا فيه أن المراسل الذي كتب هذا المقال قد اقتنع بخطأ كلامه عندما قام بزيارة إلى الولاية وقابل أعيان طائفة اليهود، وأطلع بنفسه على حسن العلاقة التي تربطهم بالأهالي. وأن بعض العوائل، وخاصة عائلة (أربيب) قد عرف عنهم صدقهم وإخلاصهم لدولتهم ووطنهم، وأنها، مع غيرها من العوائل لا يمكن لها أن تبيع وطنها، وفي نهاية الخطاب هددوا أصحاب الصحف الإيطالية بأنهم سوف لن يجنوا من مثل هذه المقالات سوى الضرر.[3] ولم يكتف اليهود بإرسال هذا الخطاب فحسب، بل نشرت صحيفة (الدردنيل) الإسرائيلية التي تصدر في طرابلس مقالاً كذبت فيه المعلومات الصادرة عن صحيفة شيشليا الإيطالية، وأكدت بأن مراسلها كاذب وجاهل ومغفل وما ذكره في مقاله خالٍ من الحقيقة، فاليهود يحمدون الله لأنهم يعيشون في طرابلس الغرب تحت رعاية الدولة العثمانية وينعمون بالحرية والمساواة.[1]إن هذه الحوادث تؤكد أن بعض اليهود كانوا يحرصون على سلامة الولاية والحفاظ عليها من مطامع المستعمرين، خاصة بعض العوائل التي تكونت لها خلال هذه الحقبة ثروات اقتصادية عالية واحتفظت بعلاقات طيبة مع الأهالي والحكومة العثمانية لذلك لم يكونوا على استعداد لخسارة ما حققوه إذا ما وقعت الولاية بأيدي قوة استعمارية جديدة، عكس بعض اليهود الذين كانوا يرحبون بقدوم القوى الاستعمارية الجديدة لارتباط مصالحها الاقتصادية مع هذه القوى. ولكن مع ذلك كله فقد بقيت علاقة اليهود مع سكان الولاية من العرب علاقة حسنة يسودها التفاهم والتسامح، ولم يتأثر العرب باليهود وبعاداتهم وتقاليدهم لتقوقعهم داخل حاراتهم، ولكن اليهود تأثروا بالمجتمع العربي في بعض الجوانب سواء في المأكل أو الملبس فقط وبقيت لهم تقاليدهم المتوارثة والتي لم تخرج خارج نطاق الحارة أبداً، وربما عمل اليهود أنفسهم على إبقاء هذه التقاليد باعتبارها من التراث الذي لا يجب أن يطلع عليه أحد من غير أبناء ملتهم.

---

[1] خالد محمد الهدار ، المصدر السابق ، ص105.

[1] Slousch , op.cit., p: 33 .

[2] الترقي ((جريدة)) ، طرابلس ، السنة الخامسة ، العدد 188 ، 1911 .

[3] خليفة محمد سالم الاحول ، الجالية اليهودية بولاية طرابلس الغرب 1864 – 1911 ، ص169 .

[1] الدردنيل (جريدة) ، طرابلس الغرب، السنة الأولى ، العدد الثالث، 1911. نقلاً عن خليفة محمد سالم الأحول، الجالية اليهودية بولاية طرابلس الغرب 1864-1911، ص169.